بسبب الإصلاحات ومساهمة قرض صندوق النقد الدولي

«الوطني»: توقعات بتحقيق تحسن تدريجي في نمو اقتصاد مصر

شهد نمو الاقتصاد المصري تباطؤاً ملحوظاً في العام 2016 بعد استمرار شحّ العملة وفشل قطاع السياحة في التعافي بعد أن عانى الكثير من تزعزع الأوضاع الأمنية. إلا أن السلطات قد بدأت بتكثيف جهودها بحلول نهاية العام لإعادة وتيرة النمو إلى مستويات جيدة. وبدأت الحكومة فعلاً باتخاذ العديد من الخطوات لتحقيق الإصلاح المرجو كتعويم العملة ورفع أسعار البنزين وفرض ضريبة القيمة المضافة في سعيها للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار. وموافقة صندوق النقد الدولي قد تفتح الطريق أمام المزيد من فرص التمويل والاستثمار التي من شأنها دفع عجلة النمو إلى ٪5-٪4 على المدى المتوسط في تقديرنا.

وقد يشهد الاقتصاد ضيقاً في السيولة المالية والنقدية خلال العام 2017 فور تنفيذ تلك الإصلاحات الأمر الذي حتماً سيفرض العديد من الضغوطات على النمو والتي نتوقع أن يقابلها ارتفاع في الاستثمار الأجنبي والصادرات والسياحة. ومن المفترض أن يساهم تراجع الجنيه المتحوظ وتعويمه في زيادة تنافسية الصادرات المصرية وقطاع السياحة. كما من شأن تراجع الجنيه جذب المستثمر الأجنبي للعودة إلى مصر لا سيما مع وجود دعم حكومي فيما يخص تنفيذ العديد من الإصلاحات بالإضافة إلى تعهدات المستثمرين المتعددة بزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية.

ومع أي إصلاحات ووعود تطلقها الحكومة لابد من وجود بعض المخاوف بشأن ما إذا تمكنت من تحقيقها حسب الخطة الزمنية المقترحة. ومن الطبيعي أن تحاول السلطات التقليل من حدة تضييقها للسياسة المالية والنقدية لتجنب الأثر السلبي على المدى القريب إلا أن التعهدات المالية والاستثمارية والدعم المقدم لمصر من قبل صندوق النقد الدولي جميعهاسوف تكون رهن تطورات ملموسة في جدول الإصلاحات.وأي تعثر في التنفيذ سيؤثر سلبا على مصير هذا الدعم وعلى النمو كما سيفرض في الوقت ذاته ضغوطات على الجنيه. كما انه من المتوقع أن يؤثر ذلك على الثقة بين مستثمري القطاع الخاص. من الضروري أن تسير الحكومة بحزم في سياساتها لخفض العجز المالي حتى لو جاء هذا الخفض بصورة تدريجية. وسوف يؤدي ذلك إلى تقليل الحاجة لتمويل العجز من خلال أدوات تمويلية محلية والذي بدوره سيساهم في تضييق السيولة المالية ودعم استقرار الجنيه.

وتيرة نمو الاقتصاد تتباطأ في 2016

تشير التوقعات إلى تباطؤ ملحوظ في العام 2016 بعد اعتدال وتيرة النمو في العام 2015. فقد تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٪1.6 على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2016 من متوسط العام الماضي البالغ ٪3. وتشير جميع المؤشرات الى ان النمو قد واصل ركودهخلال الربع الرابع. ومن المفترض أن يتحسن الاقتصاد بصورة تدريجية في العام 2017 بعد تعويم العملة الذي من شانه زيادة عامل التنافسية وإنعاش ثقة الأعمال. الا ان النمو في السنة المالية 2016-2017 قد لا يتخطى ٪2.5 ويتسارع لاحقا إلى ٪4 و٪5 في السنة المالية 2017-2018 والسنة المالية 2018-2019 على التوالي.

وقد أخذ النمو بالتراجع تدريجياً منذ منتصف العام 2015 ودخولاً بالعام 2016. إذ بقي مؤشر وزارة التخطيط للانتاج متدنياً خلال معظم تلك الفترة. وتراجع المؤشر في أكتوبر من العام 2016 بواقع ٪4.9 على أساس سنوي. وجاء هذا التدني من تراجع قطاع السياحة وقطاع النقل والمواصلات. ومن المفترض أن يتحسن الانتاج في 2017 بعد تحرير سعر الصرف وموافقة صندوق النقد الدولي على القرض. كما سيستفيد مؤشر الانتاج أيضا من التأثيرات القاعدية وذلك تماشيا مع تلاشي الأثر السلبي الذي خلفه تراجع قطاع السياحة.

كما ظهر أيضا هذا التباطؤ في مؤشر «ماركت» لمديري المشتريات محافظا على مستوى ما دون 50 منذ اواخر العام 2015. وبالفعل فقد بلغ متوسط المؤشر 46خلال 2016 وهو مستوى يتماشى مع وتيرة نمو في الناتج المحلي الإجمالي تقل عن ٪2. وظل المؤشر متدنيا خلال ديسمبر عند 42.8 ما يشير إلى أن النشاط لم يستفيد بعد من تعويم العملة وقرض صندوق النقد الدولي.

التراجع في قطاع السياحة

يعتبر تراجع قطاع السياحة في مصر أحد أهم أسباب التباطؤ في الاقتصاد المصري. إذ تأثر نشاط السياحة بصورة ملحوظة بعد حادثة إنزال الطائرة الروسية عند إقلاعها من مطار شرم الشيخ في أكتوبر من العام 2015. فقد جاءت هذه الحادثة في وقت عصيب للسياحة المصرية وسط محاولات للتعافي من التقلبات التي شهدتها نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية. وتشير بيانات السياحة لشهر سبتمبر من العام 2016 إلى استمرار التراجع. فقد تراجع عدد الزائرين بواقع ٪41 على أساس سنوي وعدد الليالي بواقع ٪45 على أساس سنوي.

تخفيف الضوابط الرأسمالية

قررت السلطات في شهر نوفمبر تعويم العملة بعد أن جاهدت لفترة ست سنوات للحفاظ على ارتباطها بالدولار الأمريكي. وقد تم تخفيف الضوابط الرأسمالية التي تم تطبيقها منذ العام 2011 بشكل تدريجي كما سمح البنك المركزي المصري للبنوك بتداول العملة بدءاً من الثالث من نوفمبر. وقد تراجع الجنيه بنسبة تجاوزت ٪50 مقابل الدولار منذ ذلك الوقت ليستقر عند ما يقارب 18.2 للجنيه مقابل الدولار وذلك بحلول التاسع عشر من ديسمبر متراجعاً بواقع ٪57خلال العام 2016.

التضخم يقفز بعد تعويم العملة

ارتفعت أسعار البنزين بواقع ٪50-٪30بعد قرار تعويم العملة الأمر الذي ساهم في التخفيف من حدة أثر تراجع الجنيه على الموازنة إلا انه قد تسبب أيضا في ارتفاع أسعار المستهلك في الوقت ذاته. وقد كان معدل التضخم مرتفعاً في العام 2016 بعد أن تسارع إلى ما يقارب ٪14 بحلول شهر أكتوبر من العام 2016. وقفز التضخم في نوفمبر إلى ٪19.4 ومن المتوقع أن يبقى عند هذا المستوى لمعظم العام 2017 قبل ان يتراجع لاحقا في عامي 2017 و2018.

وتوجه البنك المصري المركزي لرفع أسعار الفائدة خلال نوفمبر من أجل كبح معدل التضخم ودعم الجنيه. فقد رفع البنك المركزي أسعار الفائدة بواقع 300 نقطة أساس رافعا سعري الإيداع والإقراض إلى ٪14.75 و٪15.75 على التوالي. وكان قد رفع البنك المركزي أسعار الفائدة بواقع 300 نقطة أساس في ثلاث حقبات خلال الإثني عشر شهرا الماضيين التي سبقت قرار التعويم. ومن المتوقع أن يحافظ البنك المركزي على ضيق سياسته المالية خلال الأشهر المقبلة تماشيا مع ضيق سياسة الحكومة المالية والتي تنص عليها خطة الإصلاح.

الحكومة تتخذ سياسة مالية متشددة

لا يزال العجز المالي كبير نسبياً ومصدر أساسي لعدم توازن الاقتصاد المصري. وقد تعهدت الحكومة ببذل جهودا لتقليل العجز والتحكم به من أجل البدء بخطتها الإصلاحية ونيل موافقة صندوق النقد الدولي على القرض. إذ قامت السلطات بإسراع العمل على تشريع قانون ضريبة القيمة المضافة في اغسطس 2016 كما توجهت للتقليل من إنفاقها من خلال التحكم بالإنفاق على الرواتب وتخفيض الدعوم الحكومية. إذ من المفترض أن تساهم هذه الخطوات بتقليل العجز إلى ما يقارب ٪10 من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016-2017 من ٪12 تقريبا العام الماضي. كما من المتوقع أن يتحسن العجز إلى ما يقارب ٪8 و٪6 من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2017-2018 و2018-2019 على التوالي.

الضغوطات على التمويل المحلي قد تتراجع

لجأت الحكومة في السنوات الأخيرة إلى مصادر التمويل المحلية بصورة كبيرة لتمويل العجز لا سيما البنوك المحلية. وقد ترك ذلك أثره على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وعلى انتعاش عرض النقد. إذ ارتفعت المطالب على الحكومة خلال السنوات الست الماضية من ٪25 من نسبة الأصول إلى ٪56 في اغسطس 2016 بينما تراجع في المقابل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى اقل من ٪25 من أصول البنوك.

ومن المتوقع أن تقل الضغوطات على التمويل المحلي في المدى المتوسط تماشيا مع تحكم الحكومة بالعجز ومن خلال التمويل الخارجي بشكل رئيسي. وسيكون التمويل من خلال 20 مليار دولار المقدمة عن طريق العديد من الجهات والدول المختلفة كما سيكون لأسواق الدين دورا كبيرا أيضا في هذا الشأن. إذ تعتزم مصر إصدار سندات عالمية بقيمة 3 إلى 5 مليار دولار في المستقبل القريب.

وقد ساهم قرار صندوق النقد الدولي بالموافقة على إقراض مصر في تحسين عوائد مصر السيادية. وقد بلغت العوائد على سندات مصر المقومة بالدولار والمستحقة في العام 2040 ٪8.5 وذلك في منتصف شهر ديسمبر. بينما لم يشهد الفارق بين تلك السندات وسندات الخزينة الأمريكية اي تغير يذكر عند ما يقارب 540 نقطة أساس قبل الموافقة على قرض صندوق النقد الدولي إلا ان بقيت الفارق قد تراجع بشكل واضح مقارنة بمستواهقبل الموافقة على القرض عند 600 نقطة أساس.

عجز الحساب الجاري يتسع خلال 2016

استمر الحساب الجاري بالتراجع خلال العام 2016 واتسع العجز إلى ٪9.7 مليارات دولار خلال النصف الأول من العام 2016.واتسع العجز إلى٪5.8 من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة اثني عشر شهرا مقارنة بالعام الماضي عند ٪3.7. وتسبب كل منهبوطالإيراداتالسياحيةوترا جعتحويلات العمالةوالمنحالرسميةالأجنبيةبتدهورالحساب الجاري. بالمقابل تراجع العجز في الميزان التجاري بواقع ٪13 نتيجة تراجع الواردات بينما حافظ الاستثمار الأجنبي المباشر على قوته ليشكل ما يقارب ٪2.1 من الناتج المحلي الإجمالي خلال الاثني عشر شهرا في حتى الربع الثاني من العام 2016.

وشهدتالاحتياطات الأجنبية تحسناً بحلول نهاية العام 2016 وذلك تماشيا مع بدء مصر تنفيذ الخطة الإصلاحية بدعم من صندوق النقد الدولي. إذ أضافت العديد من الجهات الدعم المالي لمبلغ 12 مليار دولار التابع لصندوق النقد الدولي والتي تمت الموافقة عليه في نوفمبر الماضي. وساهم ذلك في رفع الاحتياطات إلى 23.1 مليار دولار بحلول نهاية نوفمبر من العام 2016 ما يساوي 4.5 أشهر من الواردات والتي تعد أعلى المستويات المسجلة منذ أكثر من خمس سنوات.

ومن المفترض أن يساهم قرار تعويم العملة في مطلع نوفمبر في التخفيف من الضغوطات على الاحتياطات. وسيخف تراجع الاحتياطات بشكل كبير لا سيما مع قرار البنك المركزي المصري بإنهاء سياسة دعم الجنيه. فقد تراجع الجنيه بنسبة تتجاوز ٪50 كما من المتوقع أن تساهم السياسة المالية المتشددة في دعم استقرار الجنيه مع انخفاض التضخم وعودة الاستثمار الأجنبي إلى مصر.

أداءً استثنائياً لبورصة مصر

شهدت بورصة مصر أداءً استثنائياًخلال العام 2016لا سيما بعد قرار تعويم العملة. وقد سجلتالبورصةانتعاشا في مارس بعد أن تراجعت لتعاود بعد ذلك الارتفاع بعد هبوط الجنيه بنسبة تجاوزت 50 خلال نوفمبر 2016 بعد تعويم العملة. فقد ارتفع المؤشر الرئيسي لبورصة مصر بواقع ٪76خلال 2016. رغم ذلك فان السوق لم تعوض المستثمر الأجنبي عن التراجع في العملة كاملا مع تراجع مؤشر مورغان ستانلي المقوم بالدولار والذي تراجع بنحو ٪11خلال السنة.

الرسم البياني ٢: الناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي
(٪ النمو السنوي)

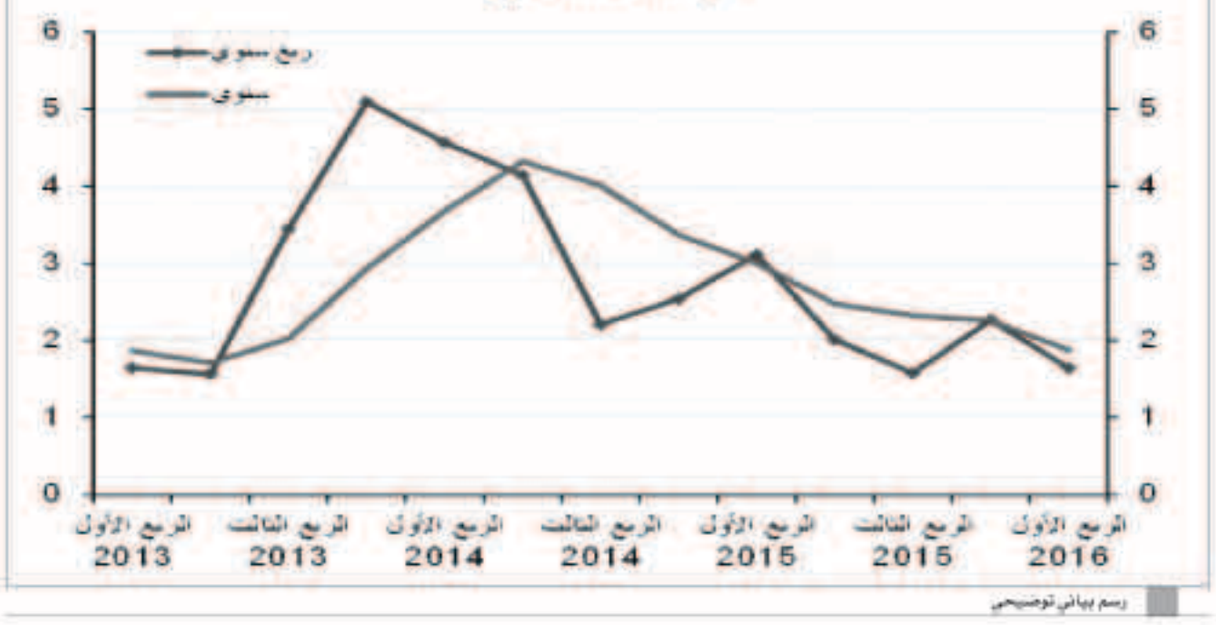

رسم بياني توضيحي

- ثبات النمو عند 2.5 % في السنة المالية 2016 - 2017 ليتحسن لاحقاً إلى 4 % و5 %
- قرار تعويم الجنيه من شأنه التخفيف من شحّ العملة الذي وقف عائقاً أمام النشاط الاقتصادي
- توقعات بتراجع العجز المالي إلى 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016 - 2017
- التضخم قد يتراجع في 2017 وبصورة أكبر في 2018 تماشياً مع تضييق السياسة المالية

تمنح الزوار فرصة الفوز بواحدة من أنجح السيارات الهجينة في العالم

القمة العالمية العاشرة لطاقة المستقبل تسلط الضوء على تويوتا «بريوس»

تمنح القمة العالمية لطاقة المستقبل والمؤتمرات والمعارض المرافقة لها زوار الدورة المرتقبة من الحدث فرصة الفوز بسيارة تويوتا «بريوس» أشهر سيارة صديقة للبيئة في العالم، تقدمها شركة القطيم للسيارات، الموزع الحصري لسيارات تويوتا ولكزس في دولة الإمارات، والتي تشارك في أسبوع أبوظبي للاستدامة بوصفها شريك النقل المستدام لحدث هذا العام.

وسوف يدخل الحضور المشاركون في هذا الحدث، الذي يُعدّ أكبر معرض ومؤتمر في مجال الاستدامة بالشرق الأوسط، تلقائياً في السحب للفوز بسيارة «بريوس» من تويوتا، في إطار التركيز على مستقبل النقل في المنطقة المخصصة للنقل المستدام التي يستضيفها الحدث.

ويعتبر السحب جزءاً من الجهود المجتمعية الرامية إلى رفع مستوى الوعي لدى الجمهور بأهمية المحافظة على الموارد الطبيعية. وسيتاح أمام الحضور فرصة الفوز بعدد من الجوائز القيمة الأخرى، من خلال تسجيلهم كزائرين عبر الموقع الإلكتروني للحدث.

وكانت سيارة تويوتا بريوس أول سيارة هجينة يتم إنتاجها على نطاق تجاري في العالم عندما تم تدشينها في العام 1997. وأصبحت السيارة «بريوس» أنجح سيارة هجينة في العالم بعد أن وضع 3.5 ملايين شخص ثقتهم بها، نظراً لاتسامها بأداء بيئي ثوري مبتكر وتصميم حديث أخّاذ، فضلاً عن تمتعها بروح قيادة بهيجة من شأنها أن تستقطب كلاً من العملاء المهتمين بالحفاظ على البيئة ومحبي قيادة السيارات. واستطاع هذا الطراز الذي بات الآن في جيله الرابع أن يُثبت الإمكانيات التي تنطوي عليها السيارات الخضراء.

وفي هذا السياق، قال ناجي الحداد، مدير إدارة الفعاليات في شركة «رید» للمعارض، الجهة المنظمة للقمة العالمية لطاقة المستقبل بالشراكة مع شركة أبوظبي لطاقة المستقبل «مصدر»: إن النقل المستدام مكون اساسي في القمة العالمية لطاقة المستقبل في ضوء عودة منطقة النقل المستدام في دورة 2017 من القمة، موجها الشكر إلى شركة القطيم للسيارات، موزع تويوتا في دولة الإمارات، لقاء دعمها الحدث وتقديمها سيارة بريوس هدية مميزة للزوار في إطار الدورة العاشرة من القمة.

من جانبه، قال سعود عباسي، المدير العام لتويوتا، لدى القطيم للسيارات، إن الشركة «ظلت تبذل جهوداً حثيثة للمساعدة على تسريع التحول نحو التنقل الأخضر في البلاد، بصفتها الرائدة في عالم السيارات المستدامة في دولة الإمارات»، مشيراً إلى أن الطراز «بريوس» الذي أطلقته الشركة لأول مرة العام الماضي في الدولة، يتيح كغيره من سيارات تويوتا الهجينة الأخرى، «حلاً فورياً لمسألة التنقل المستدام»، نظراً لكونه لا يتطلب أي تطوير للبنية التحتية، ولا شحناً خارجياً ولا أي تغيير في سلوك السائق، «ما يعني مواصلة التحرّك بسرعة نحو تحقيق أهداف الاستدامة في البلاد».

وتعرض القطيم للسيارات طراز بريوس إلى جانب غيره من سيارات تويوتا ولكزس الهجينة في المعرض، مع استمرار عملاقة صناعة السيارات اليابانية في إتاحة التقنيات الهجينة والرفيقة بالبيئة في طرز عديدة تحمل علامتي تويوتا ولكزس.

وكانت القمة العالمية لطاقة المستقبل 2016 شهدت إطلاق أول منطقة عرض مخصصة للنقل المستدام، لتشكل ملتقىً للصانعين والموزعين العالميين والإقليميين، يناقشون على منبره أحدث التطورات ويعملون على أرضيته لتوليد فرص تجارية يمكن استغلالها. ومن شأن هذه المنطقة أن تتيح اقتناص فرص عمل جديدة من خلال عرض التقنيات والمنتجات والطرز النموذجية المستقبلية.

يُذكر أن القمة العالمية لطاقة المستقبل تستضيفها شركة مصدر تحت مظلة أسبوع أبوظبي للاستدامة، وذلك بين 16 و19 يناير الجاري في مركز أبوظبي الوطني للمعارض.

«بورشه» تقدم مجموعة «باناميرا» الجديدة في الكويت

«باناميرا» الجديدة

بدأت مرحلة تقديم «باناميرا» Panamera الجديدة رسمياً، التي يسطع نجمها كسيارة رياضية وصالون فاخرة في آن معاً. وقد احتفل مركز بورشه الكويت، شركة بهبهاني للسيارات، بتقديم الجيل الجديد منها عبر كشف النقاب عن نسختين رباعيتي الدفع، هما باناميرا «4إس» 4S و«توربو» Turbo، أمام حشد من المدعوين في فعالية خاصة أقيمت في 'قاعة بدرية' الكائنة في «فندق ومنتجع جميرا شاطئ المسيلة» يوم الأربعاء الواقع في 11 يناير 2017.

أعادت بورشه تطوير «باناميرا» في جيلها الثاني وصولاً حتى أدق التفاصيل. بموجب هذه المقاربة، طالت تعديلات جمّة المحرك وعلبة التروس والهيكل ومفهوم التصميم الإجمالي، ليصبح طراز بورشه «غران توريزمو» Gran Turismo رمزاً رائداً في الأداء الرياضي ضمن فئة السيارات الفاخرة. بالإضافة إلى ذلك، تردم «باناميرا» الجديدة الهوّة القائمة بين السيارات الرياضية الطموحة والسيارات المريحة المخصّصة للرحلات أكثر من أيّ وقت مضى، بفضل مزايا تقنية عدّة، تشمل مثلاً توجيها للمحور الخلفي ومقاومة كهروميكانيكية لانحناء السيارة وتعليقاً هوائياً ثلاثي الحجرات.

ترحب «باناميرا» الجديدة بالسائق والركاب عند الدخول إلى مقصورتها بمفهوم تحكم وشاشات جديد بالكامل، تستعيض فيه الأسطح المستشعرة للمس عن الأزرار الكلاسيكية الصلبة وتندمج الشاشات عالية الدقة بالمقصورة في كثير من الأماكن. بذلك، يكون انتشار التقنيات الرقمية في مقصورة بورشه، الذي بدا مع طراز «918 سبايدر» Spyder 918 الرياضي الخارق، قد بلغ طراز الصالون رباعي الأبواب لدى صانع السيارات الذي يتّخذ من شتوتغارت مقراً له.

بمناسبة فعالية التقديم، قال السيد روجر كرياكو، المدير العام لمركز بورشه الكويت، شركة بهبهاني للسيارات: «سيستمتع عملاؤنا وعشاق بورشه بجيل جديد من 'باناميرا'. أعدنا تطويره جذرياً بحيث بات يحفل بمحركات توربو جديدة وتصميم خارجي أكثر حدّية، إلى جانب مزايا داخلية بديهية وتكنولوجيا مُبدعة. النسختان الموجودتان معنا اليوم أقوى من مثيلتيهما في الجيل السابق، على الرغم من انخفاض انبعاثاتهما واستهلاكهما للوقود بشكل كبير. لذلك، تنفرد سيارة الصالون تلك رباعية الأبواب بمعادلة فريدة قوامها الراحة والأداء الرياضي والفخامة في قالب جذّاب للغاية. لا شكّ في أنّ التعديلات التي طالت 'باناميرا' الجديدة تخوّلها التربّع على عرش فئتها بجدارة. وكلّني ثقة أنّها ستستهوي العملاء الكويتيين.»

محركان وعلبة تروس جديدة

أعادت بورشه تطوير محركات «باناميرا» كافة لتوليد قوة أكبر بالتزامن مع توفير مستويات أقل من الانبعاثات واستهلاك الوقود. وتتراوح قوة المحركين الجديدين مع شاحنيْ توربو بين 440 و550 حصاناً، تنقل إلى العجلات الدافعة عبر أوّل علبة تروس Porsche Doppelkupplug (PDK) من ثماني سرعات في تاريخ الشركة. وتوفر علبة التروس تلك ذات القابضيْن توزيعاً أفضل لنسب التروس، كما تحدّ من استهلاك الوقود لأنّ الترسيْن السابع والثامن مُخصّصيْن لخفض دورات المحرك، ما يعني أنّ نسخات «باناميرا» كافة تبلغ سرعتها القصوى في الترس السادس، على صعيد آخر، تنقل باناميرا «4إس» و«توربو» قوتهما إلى الطريق بواسطة «نظام بورشه للتحكم بالدفع» PTM. وهو عبارة عن نظام دفع رباعي دائم متغيّر بالكامل يتأقلم مع ظروف القيادة الحالية عبر مجسّات تراقب سرعات العجلات باستمرار لتوفير أفضل أداء ممكن على الطرقات الجافة والمبللة.